أمــن الطاقة فــي الإدراك الإســتراتيجي الامريكي: الواقع والمستقبل

أ.م.د. سليم كاطع علي (*)

المقدمة

يشــكل امن الطاقة أهــم العوامل التي ســتؤثر في رســم خريطــة القــوى العالمية المســتقبلية وفي صعود وهبوط القــوى العالمية، فقدرة أي قــوة عالمية علــى تأمين الطاقــة لمصانعها في الحاضر والمســتقبل تحدد حجم مقعد هذه القوة على الســاحة العالمية، وعليه أصبح مفهوم أمن الطاقــة أحد المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشــكل وتأخــذ مكانهــا ضمن العديــد مــن المتغيرات والمفاهيم التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، ومن خلال ملاحظة الصراعات الدولية الراهنة نجد أن أمن الطاقة أضحى شأنه شأن العديد من المحــددات التقليدية الأخرى مثــل الحفاظ على مكانة الدولة والتوســع وتأمين الحدود لا ســيما بالنسبة للدول الكبرى.

وإنطلاقــاً مــن أن صانــع القــرار السياســي الخارجي أضحى يتعامل ويتفاعل ســلباً وإيجاباً مع بيئــة مركبة: ركيزتها الأولى البيئة الداخلية للدولــة بحقائقهــا ومتغيراتهــا الموضوعيــة والإجتماعيــة والتنظيمية والنفســية والتأثيرات الســلبية والإيجابيــة الناجمــة عنها. أمــا الثانية فهــي البيئــة الخارجية للدولــة ببعديها الإقليمي والعالمــي والإفــرازات الناجمة عنهــا، لذا فان حركــة الدولة في حقيقتهــا حركة صناع القرار في هذه البيئة.

وفي ضوء ذلك، فأن نقطة البداية في تفسير أي سلوك إستراتيجي محدد يتمثل في تحديد الدافع (الحافز) الذي يحرك العملية الســلوكية أو عملية إتخاذ القرار، فالحافز يشــكل أمام صناع القرار أما مشكلة يجب حلها أو فرصة ينبغي إغتنامها.

فالدولــة عندمــا تــدرك أن تهديد مــا يحيط بها أو بمصالحها الحيوية فأنها ســتعمد إلى تشــكيل ســلوكها وفقــاً لذلــك الإدراك، ومن ثــم إختيار الســلوك والتصــرف الذي مــن شــأنه إحتواء ذلــك التهديــد أو التعامــل معــه، وبالمقابل فأن الســلوك الذي تتبناه دولة ما في سياق العلاقات الخارجيــة مع الدول الأخرى، يمكن أن يشــكل دالة مهمــة يتعرف من خلالهــا الطرف الآخر

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ــ جامعة بغداد
Salim.ali@cis.uobaghdad.edu.iq

علــى ما ينطوي عليه هذا الســلوك من حافز أو دافع، ليصبح الإدراك الإســتراتيجي وفقاً لذلك وجهــاً مــن أوجه الســلوك الدولي وطــوراً من أطوارها، ذلك أن الســلوك الدولي هو كل شيء تتحــدد في إطاره علاقات التعــاون والصراع، وعلاقــات التهديــد والإقنــاع بنســب ودرجات متباينة ومتفاوتة، بينما يشــكل الإدراك المتغير الــذي يحدد أي من تلك العلاقات هو الســائد أو الذي سيسود.

إشكالية الدراســة: إن أهمية مصادر الطاقة لا تقتصر على كونها ســلعة اقتصادية مهمة، إنما تتجاوز ذلــك لتصبح ذا أهمية إســتراتيجية من وجهة نظر القوى الفاعلة في النظام الدولي، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها يمثل شــريان الحياة الأســاس للاقتصاديات العالمية المتقدمــة، وأحد مرتكــزات التنافس الدولي في عالم اليوم. وتحاول الدراسة من خلال ما تقدم، الاجابــة عن مجموعة من الاســئلة منها: ما هو مفهــوم أمن الطاقة؟، وما هو المفهوم الامريكي لأمن الطاقة؟، وما هو مســتقبل أمن الطاقة في السياسة الأمريكية؟.

فرضية الدراســة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادهــا إن قضيــة ضمــان إمــدادات مصــادر الطاقــة أصبحــت بالنســبة للولايــات المتحــدة الأمريكيــة تدخل فــي صلب إهتمامــات الأمن القومي الأمريكي، وهو ما يشكل دافعاً للولايات المتحدة الامريكية لديمومة هيمنتها على مناطق الطاقة المهمة، فضلاً عــن البحث عن مصادر الطاقة الجديدة.

المبحث الاول

مفهوم الأمن وأمن الطاقة

إختلفت التفســيرات لمفهوم الامــن تبعاً لتباين التيارات السياسية والتنوع في النظرة واختلاف التصــورات بيــن الكتــاب وخبــراء السياســة والامــن، وعلى الرغم من ذلــك التباين، فهناك إجمــاع علــى ان مفهــوم الأمــن ليــس مفهوماً جامداً بــل هو مفهوم ديناميكــي يتطور بتطور الظــروف، ويرتبــط ارتباطاً وثيقــاً بالأوضاع والمعطيات المحلية والاقليمية والدولية. ويرتكز مفهــوم الأمن عموماً على محاور رئيســة يأتي في مقدمتها تأمين كيان الدولة من خلال ضمان استقرار مؤسســات الدولة ومنظومات صناعة القــرار فيها، الى جانــب تحقيق الأمــن بمعناه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي[1].

إذ يتســم مفهوم الأمن والــذي يعد احد المفاهيم المركزيــة في حقــل العلاقات الدوليــة بالتغيير والتطويــر، وهو في حقيقتــه مفهوم متغير غير جامد، شهد توسعاً في ابعاده لتتجاوز التهديدات العسكرية الى غير العسكرية التي لا تقل أهمية عنهــا، والتــي تنوعت بيــن تهديدات سياســية واقتصادية واجتماعية[2].

يُعرف الامن لغةً بانه يدل على الســكون القلبي والهــدوء النفســي، (الهمــزة والميــم والنــون) أصلان متقاربان احدهما الامانة أمنت فانا آمن وامنــت غيري من الامن والامان، والامن ضد الخوف أمــن امناً وامناً بفتحمهــا، وأمناً وآمنة محركتين، وامناً بالكسر فهو آمن وأمين، ورجل أمنة كهمزة ويحرك بأمنه كل احد في كل شيء

وما يدل معناها على الثقة والطمأنينة[٣].

فالأمــن يمثل حالــة النقيض مــن الخوف وهو غيــاب الشــعور بالتهديد والخطــر، وكذلك هو الاحســاس بالاســتقرار النفســي وتحقيق الامن لأي مجتمع او دولة هو القيمة العليا التي تبحث عنهــا المجتمعات والدول، والامن هو الوســيلة والغايــة من اجــل البقاء والتماســك الاجتماعي والتطــور وحمايــة المصالح، وهــو غاية لأنه الاستقرار السياســي والاجتماعي والاقتصادي والتنموي والنفسي لأي مجتمع[٤].

وفي هذا السياق عرف (آرنولد ولفرز) الأمن في مقال نشر له في عام ١٩٥٢ بعنوان (الامن الوظيفي كرمز غامض)، بانه: " الامن بالمعنى الموضوعــي يقيس غياب التهديــدات الى القيم المركزية، وبالمعنى الذاتي فهو يشير الى غياب الخوف من ان تكون هذه القيم محل تهديد"[٥].

ويُعــرف الأمن بانــه:" مجموعــة الاجراءات والتدابيــر التــي تتخذها الدولة لحمايــة افرادها مــن أي خطــر يتهددهــا ســواء كان داخلياً او خارجياً بما يكفل لشعبها حياة حرة كريمة هانئة ومســتقرة"[٦]. امــا قامــوس Chambers)) فانه يشــير الــى ان الامن يعنــي:" التحرر من الهــم والقلق والتخلص من الخطر وتحقيق الثقة والطمأنينة وتوفير السلامة والاستقرار"[٧].

وهــو بذلــك القــدرة التــي تتمكــن بهــا الدولة مــن تأميــن انطــلاق مصــادر قوتهــا الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعســكرية في شــتى المجالات في مواجهة المصــادر التي تواجهها فــي الداخل والخارج، في الســلم وفي الحرب، مــع اســتمرار الانطــلاق المؤمن لتلــك القوى فــي الحاضــر والمســتقبل تخطيطــاً للأهداف المخططة.

أمــا مفهــوم الامــن اصطلاحــاً فهــو:" تأمين ســلامة الدولة من اخطار داخليــة وخارجية قد تــؤدي بها الى الوقوع تحت الســيطرة الاجنبية نتيجة ضغــوط خارجيــة أو إنهيــار داخلي[٨]. بمعنــى تأميــن الدولة من الداخــل ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لشــعبها حياة مستقرة توفر له استغلال اقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار عبر الاجــراءات الامنية التي تتخذ لحفظ اســرار الدولة وتامين افرادها ومنشــآتها ومصالحها الحيوية في الداخل والخارج.

وقــد اختلفــت النظرة الى مفهوم الامن حســب المدارس في حقل الدراسات الامنية، إذ ركزت المدرســة الواقعيــة التقليديــة علــى ان الدولــة القومية هي وحدة التحليل الرئيسة في ظل نظام دولي فوضــوي تحكمه الصراعــات والتنافس بين وحداتــه[٩]. ورأى انصارها غياب ســلطة عليا تمارس ضغطاً على الدول لإرغامها على تبني سياســات بعينها، ومن ثم لم تهتم الدول مع تنافســية النظام الدولي وفوضويتــه إلا بتحقيق وضمــان امنها وبقائها من خلال قوة عســكرية تحميها من أي عدوان خارجي[١٠].

فمنظرو المدرســة الواقعية ينطلقون من رؤية مفادهــا ان القضايــا الامنيــة العســكرية تمثــل قضايا السياســة العليا، وما عداهــا من القضايا الاجتماعية والسياســية والثقافيــة ... الخ، تمثل قضايا السياســة الدنيا، وبناءً عليه تكون حماية الدولة مــن التهديد العســكري الخارجي ضمن قائمة الاولويات الاســتراتيجية الرئيســة للأمن

الدولي.

ولا شـك فقـد ادت التطـورات المتزايدة على الصعيـد العالمـي مع بـروز عمليـات التكامل والتعـاون الـدول، وازديـاد نفوذ المؤسسـات الدولية والشـركات متعددة الجنسيات العملاقة كفاعلين جدد في السـاحة الدوليـة، الى ظهور تيارات رافضة لتحليلات الفكر الواقعي، والذي مثلـه انصـار المدرسـة الليبراليـة التـي تبنت مفهومـاً للأمن لا يقتصر على البعد العسـكري وإنمـا يتعـداه الـى أبعـاد اقتصاديـة وثقافيـة واجتماعيـة لا تقل اهميه عنـه، من خلال ربط التنمية بالأمن[١١]. وترى هذه المدرسة ان الأمن لا يقتصر على النشـاط العسكري التقليدي وإن كان ينطوي عليه، إذ تركز على التنمية الشاملة، ويعد الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن ان يوجـد أمن، والـدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة ان تظل آمنة[١٢].

المبحث الثاني

النفط والأمن القومي الأمريكي

تحتل مسـألة تأمين مصادر الطاقة ولا سـيما النفط والغاز الطبيعي جانباً كبيراً من إهتمامات الدول الصناعية الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية, إذ يشـكل النفـط إحدى أهم ركائـز سياسـتها الخارجيـة, نظراً لما يشـكله من مصلحة أساسـية بسبب وجوده بإحتياطيات بترولية ضخمة ومؤكدة، سـهلة الإكتشـاف، ومنخفضـة التكاليـف مقارنة بمصـادر الطاقة الأخرى.

إن سـعي دول العالم لا سـيما القوى الصناعية الكبرى للحصول علـى المواد الأولية يُعد هدفاً مهماً بالنسبة لها, إذ أن حيوية هذه المادة (النفط), وعـدم القدرة على تحقيـق الإكتفاء الذاتي قد جعـل الحصول عليها غالباً ما يصبح هدفا ملحاً من أهداف السياسة الخارجية للدول[١٣].

ومما زاد من أهمية النفط هو فشـل المحاولات العديـدة التـي جرت وما زالـت جارية من قبل الدول الصناعية, وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكيـة لتوفيـر طاقـة بديلة للنفـط كالطاقة الشمسـية والطاقة النووية, وذلك لإرتفاع سعر تكلفة هذه البدائل, وعـدم جاهزيتها لتغطية كل الاسـتعمالات التي يوفرها النفط[١٤]. فضلاً عن إن النفـط يتميـز بعدة خصائـص وصفات قلما نجدهـا مجتمعة فـي غيره من مصـادر الطاقة الأخرى تتمثل بما يلي:[١٥]

مرونة النفط وسـهولة نقله، مما سـهل إمكانية وصولـه إلـى المسـتهلك بأسـهل السـبل وقلة التكاليف.

محتوى النفط الحراري قياساً مع مصادر الطاقة الأخرى، إذ بإسـتثناء الطاقة النووية والكهرباء يحتوي النفط على أكبر طاقة حرارية بالمقارنة مع مختلف المحروقات الأخرى، فوفقاً لتقارير إدارة معلومات الطاقة فـإن غالون من البنزين يولد عنـد إحتراقـه (١٢٧,٧٠) مليـون وحدة حرارية.

النفـط أقل كلفة من المصـادر الأخرى، وبذلك يُعد منافساً تجارياً لمصادر الطاقة البديلة سواء مـن حيث كلفـة إنتاجه أو من حيث سـعره في أسواق الإستهلاك العالمية.

إنخفاض نسبة التلوث في النفط مقارنة مع الطاقة النووية والفحم، إذ يمتاز النفط عن الفحم بأنه يحتوي على نسبة أقل من الغازات المضرة، لا سيما غاز أكسيد الكربون، والنفط أقل خطراً على الإنسان والبيئة من الطاقة النووية.

ينفرد النفط عن بعض مصادر الطاقة الأخرى بأنه صناعة تحويلية، بمعنى أن النفط لا يُستهلك مباشرة، بل يدخل بعد إستخراجه من الآبار إلى المصافي قصد تكريره وتحويله إلى عدة مواد كغاز البترول والسوائل الأخرى المعروفة بالمواد المكررة كالبنزين، والكيروسين، والديزل، والمواد البتروكيمياوية، وغير ذلك.

وفي ضوء ذلك، فأن التقديرات تشير إلى أن الإحتياطيات المتبقية من النفط تقدر ما بين (١,٢-١,٣) تريليون برميل, أما الغاز الطبيعي فتتراوح الإحتياطيات بنحو (١٨٠) تريليون من الأمتار المكعبة[١٦].

وتشير المعلومات المتوفرة بأن الطلب العالمي على النفط سوف يرتفع بمعدل ثابت يبلغ حوالي ١,٧٪ سنوياً للمدة من ٢٠٠٠-٢٠٢٠, مما يعني أن الطلب على النفط سيرتفع من (٧٧) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٢، إلى (٨٠) مليون

برميل يومياً في عام ٢٠٠٥، والى (٩٠) مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٠, والى (١٠٧) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٠[١٧], ويرجح أن ترتفع النسبة إلى حوالي(١٢٠) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٥[١٨].

في حين تشير التقديرات بأن الطلب العالمي على الغاز الطبيعي سيرتفع من (٢,٥) تريليون متر مكعب سنوياً في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي (٤,٧) تريليون متر مكعب سنوياً في عام ٢٠٢٠[١٩].

وفي ضوء ذلك فقد أدرك صانع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن قوى دولية أخرى صاعدة كالصين والهند وروسيا في ضوء نسب النمو الإقتصادي المرتفعة, الأهمية الإستراتيجية لإمدادت الطاقة ودورها في إدامة وتعزيز نمو الاقتصاد العالمي لا سيما في الدول المتقدمة, وهو ما مهد لاحقاً لظهور مفهوم " أمن الطاقة ".

ومما سبق, نجد إن قضية ضمان إمدادات مصادر الطاقة أصبحت بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تدخل في صلب إهتمامات الأمن القومي الأمريكي, وهو ما دفع بالولايات المتحدة إلى البحث عن مصادر جديدة للطاقة تكون أكثر أمناً, وأقل ضرراً, نظراً لحاجة الصناعات المستقبلية الأمريكية لاسيما في المجالات ذات التقنية العالية إلى الطاقة المهمة ولاسيما النفط[٢٠].

إذ ذهب (هارولد أيكس) وزير الداخلية الأمريكي الأسبق والمختص الأول بشؤون البترول خلال فترة الحرب العالمية الثانية إلى القول : " بدون البترول فان الولايات المتحدة الأمريكية بالشكل الذي نراه الآن لن تكن ممكنة قط "[٢١].

وفي هذا الإطار أوضح الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في عام ١٩٩١ أهمية ضمان التدفق المتواصل لإمدادات الطاقة, لا

سـيما النفط وضرورة الدفاع عنه بقوله: " إننا لا نذهب إلى هناك دفاعـاً عن الديمقراطية ولا نذهـب إلـى هنـاك لمحاربـة الدكتاتورية, ولا نذهـب إلى هناك للدفاع عن الشـرعية الدولية, إننـا نذهب إلى هناك وعلينـا أن نذهب لأننا لن نسمح بان تمس مصالحنا الحيوية [٢٢].

فالسياسـة الأمريكية تجاه الدول النفطية لم تعد محكومة بمصالح آيديولوجية ضيقة في فترة ما بعد الحرب الباردة, وإنما أصبحت الإعتبارات الإقتصادية هي المتحكمة في تلك السياسـة[٢٣], من خلال ضمان حصـول الإقتصاد الأمريكي على مـوارد كافية من الطاقة، ولا سـيما النفط بأسـعار معقولة، وبصورة يمكن التعويل عليها ضمن شـروط وأوضاع تدعم النمو والإزدهار الإقتصادي في الولايات المتحدة.

إذ يُعد الإقتصاد الأمريكي اكبر اقتصاد مقارنة بالإقتصاديـات العالميـة الأخـرى، ففي الوقت الذي بلغ عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية نحـو (٣٠٨) مليـون نسـمة في عـام ٢٠٠٧, وبنسبة تقدر بنحو ٥٪ من سكان العالم [٢٤]، فان الإقتصاد الأمريكي يعد اكبر اقتصاد منفرد في العالم بنسـبة ٢٠,٩٪ من إجمالي الناتج العالمي لعـام ٢٠٠٨، تليهـا الصيـن بنسـبة ١١,٤٪، ثـم الهند وروسـيا بنسـبة ٤,٦٪ و ٣,٢٪ على التوالي.

أمـا إحتياطيـات النفـط المثبتة فـي الولايات المتحـدة الأمريكيـة فقد بلغت فـي عام ٢٠٠٥ نحو (٢٩,٣) مليار برميل, وهو ما يشكل نسبة ٢,٤٠٪، في حين إحتياطيات الغاز الطبيعي فقد بلغت نحو (٥,٤٥) تريليون متر مكعب وبنسبة تبلغ نحو ٣,٠٣٪.

وعليه فأن السيطرة على مناطق النفط العالمية الرئيسـة من قبـل الولايات المتحـدة تعد جزءاً من السياسـة القومية للطاقة التي وضعتها إدارة الرئيـس جورج دبليو بـوش, والتي تعد " أمن الطاقة " مكون أساسـي للأمن القومي وشرط مسـبق لضمان النمو الاقتصادي المستديم"[٢٥]. فضـلاً عن إحـكام السـيطرة علـى مخزونات النفـط العالميـة, مما يسـهل عمليـة التحكم في الاقتصاد العالمي, واقتصاديات الدول المنافسة بشكل اكبر[٢٦].

وفـي هـذا الصـدد فقـد أشـار وزيـر الدفاع الأمريكـي الأسـبق (وليم كوهيـن) في تقرير قدمـه إلـى الرئيـس والكونغرس عـام ١٩٩٧ بقولـه: " نحن لا نريـد الصراع نداً لند بل نريد إمتلاك إمكانات تضمن لنا التفوق الحاسـم، إننا نعيش عصر الإمكانات الإسـتراتيجية, وبدون هذا التفوق سـتكون قدرتنا على تحقيق السـيادة العالمية موضع شك"[٢٧].

وبمـا أن المصلحـة القومية لا تـزال المحرك الرئيس للسياسات والتفاعلات الدولية المختلفة، فقد أصبح ضمان إمدادات الطاقة (النفط والغاز الطبيعـي) هدفـاً إسـتراتيجياً مهمـاً للولايـات المتحدة, وهو ما يعنـي إن الإدارات الأمريكية المتعاقبـة مهمـا كانـت مسـمياتها (جمهورية أم ديمقراطيـة) أصبحـت تنطلـق مـن حقيقة: إن ضمـان الأمـن القومي الأمريكـي, وحماية المصالح الحيوية تُعـد من الثوابت والمنطلقات التي لا يمكن التنازل عنها[٢٨].

إذ أن إسـتمرارية إعتمـاد الولايـات المتحـدة

الأمريكية على النفط المستورد، سوف يجعل من الإضطرابات وعدم الإستقرار في مناطق الإنتاج الرئيسة تؤثر تأثيراً سلبياً على الإقتصاد الأمريكي، مما يجعل الولايات المتحدة أمام ثلاثة بدائل مرشحة هي:

إستخدام المخزون الإستراتيجي الأمريكي لتعويض النقص، إذ يبلغ إجمالي المخزون الحالي من النفط الخام نحو (٧٢٧) مليون برميل.

زيادة الإنتاج الأمريكي من النفط، وهذا البديل لا يحقق سوى زيادة مباشرة ضئيلة لا تكفي لسد الإحتياجات من الطاقة.

خفض الطلب على الإستهلاك، وهو ما ينعكس سلباً على نمط الحياة السائد في الولايات المتحدة الأمريكية.

وإزاء تلك المخاوف من ندرة مصادر الطاقة والإنعكاسات السلبية التي تتركها على الواقع الأمريكي، فقد قامت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للطاقة عموماً وللنفط والغاز الطبيعي بصورة خاصة على أربعة مبادىء رئيسة هي:

تعدد مصادر النفط والطاقة عموماً، بدلاً من الإعتماد على مصدر واحد، فإلى جانب منطقة الخليج العربي، توجهت الولايات المتحدة نحو جمهوريات آسيا الوسطى ونفط بحر قزوين الذي يُقدر مخزونه بحوالي (٢٠٠) مليار برميل، فضلاً عن التوجه نحو القارة الأفريقية التي تمتلك إحتياطيات نفطية تُقدر بأكثر من (١١٧) مليار برميل وبنسبة ٩,٧٪ من الإحتياطيات العالمية لعام ٢٠٠٦، في حين بلغت إحتياطات القارة من الغاز الطبيعي ما نسبته ٧,٨ ٪ من الإحتياطيات العالمية لعام ٢٠٠٦[٢٩].

تعدد طرق النقل وخطوط الإمداد، إذ لا يكفي تعدد المصادر بل يجب كذلك تعدد المسارات لتقليل إحتمال تعرضها للمخاطر.

الحصول على النفط بأسعار مناسبة (رخيصة)، وهو ما يوفره تعدد المصادر والطرق الآمنة.

حرمان خصوم الولايات المتحدة الأمريكية ومنافسيها من الوصول إلى مصادر الطاقة الرئيسة، فضلاً عن الحيلولة دون حصولها على تكنولوجيا النفط، إذ أضاف الكونغرس الأمريكي عام ١٩٩٧ مبدأ رابع للإستراتيجية الأمريكية في هذا الجانب يتمثل بحرمان الدول المتمردة على الولايات المتحدة من تطوير صناعاتها النفطية.

وإزاء تلك المخاوف من ندرة مصادر الطاقة ولا سيما النفط, فقد أصدر المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية ومعهد (جيمس بيكر) للسياسة العامة في آذار ٢٠٠١ تقريراً ورد فيه أنه: " مع بداية القرن الواحد والعشرين يعيش قطاع الطاقة حالة أزمة، أزمة يمكن أن تنشب في أي وقت نتيجة عدد من العوامل، وستؤثر حتماً على كل بلد في هذا العالم المعولم...لا يخفي أن إضطرابات الطاقة يمكن أن يكون لها أثر محتمل على الولايات المتحدة والإقتصاد العالمي, وسوف تؤثر على الأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة تأثيراً دراماتيكياً[٣٠].

كمـا أشـار تقريـر مجلـس الإسـتخبارات الوطنية الأمريكية National intelligence council المعنـون بـــ: " الإتجاهات العالمية ٢٠٢٥: عالـم متحـول" الصـادر في تشـرين الثاني ٢٠٠٨ إلى أن السـنوات الخمسة عشرة القادمة سوف تشهد صراعاً شديداً على مصادر الطاقـة، نظـراً لتغير موازين القـوى العالمية, وإعتماد كثير من الدول في صعودها على القوة الإقتصاديـة، مما دفعها لتأميـن إحتياجاتها من الطاقة.

وإنطلاقـاً من أن الولايات المتحـدة الأمريكية لم تعد تواجه عـدواً واضحاً ومحدداً يهدد أمنها ووجودها بصورة فعلية, فقد إنصرف إهتمامها الأمنـي إلى مواجهة المخاطـر والتحديات التي تهـدد مصالحها الحيوية، إذ أن الشـك وعنصر عدم اليقين حيال إمكانية ظهور تهديدات جديدة تهـدد مصالـح الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وحلفائها يمكن أن يشـكل في المستقبل عنصراً ضاغطاً على الفكر الإستراتيجي الأمريكي[٣١]. وهو ما يعني أن ضمـان أمن الولايات المتحدة ومصالحهـا الحيوية لا يكتمل إلا ببقائها متفوقة عسكرياً على الصعيد العالمي, وعلى المستويين الإستراتيجي والتقليدي لمنع ظهور قوى جديدة يمكن أن تشكل بحسب الرؤية الأمريكية تهديداً لأمنها ولمصالحها الحيوية.

ومما يدفـع فـي هذا الإتجاه هـو أن الإدارات الأمريكيـة المختلفـة لا تـزال خاضعـة لتأثير اللوبـي النفطـي الأمريكـي الـذي يهيمن على شـركات النفط الكبـرى، والذي يمتلـك تأثيراً كبيراً مما يدفع بإتجاه خوض مغامرات خارجية لضمان أكبر قدر مـن التأمين النفطي، وهو ما يصـب في النهايـة في تدعيم مصالح شـركات النفط الأمريكية.

وإذا كان الهـدف الرئيس للسياسـة الأمريكية في مجـال الطاقة هو ضمان حصول إقتصادها علـى موارد كافية من الطاقـة بثمن معقول ولا سيما النفط ، إلا أن طبيعة سوق النفط المعولمة والطلب المتزايد علـى مصادر الطاقة يجعلان مـن الممكن للأحـداث المؤثرة سـلباً أو إيجاباً علـى قطاع الطاقة في أي بلـد التأثير على أمن الطاقة في الولايات المتحدة، والعكس بالعكس، فعلى سـبيل المثال إن مهاجمة أنابيب النفط في نيجيريا والتوتر بشـأن برنامج إيـران النووي والنمو الإقتصادي السـريع في الصين والهند، فضـلاً عن الكـوارث الطبيعية كلهـا أمور لها تأثير مباشـر على أمن الطاقة العالمي، ومن ثم فإن إتخاذ خطـوات لتعزيز أمن الطاقة العالمي هو أفضـل طريقة لتعزيز أمـن طاقة الولايات المتحدة.

ولعـل من تلك الخطوات هو تأسـيس (الحوار الإسـتراتيجي) حـول الطاقـة بيـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والصين في عـام ٢٠٠٥ الـذي توصل إليه مسـاعد وزيـرة الخارجية الأمريكية الأسـبق (روبرت زوليك) مع الهيئة الوطنية للتنمية والإصـلاح الصينية NDRC والـذي تـم فيه جعـل أمـن الطاقة أحـد البنود الرئيسية على جدول أعمال المباحثات جنباً إلى جنب مع مسـائل أمنية وإقتصاديـة أخرى[٣٢]. كمـا أطلقـت الولايـات المتحـدة الأمريكية في عـام ٢٠٠٦ الحوار الإسـتراتيجي الإقتصادي الأمريكـي ـ الصينـي، والـذي أسسـه وزيـر الخزانة الأمريكي (هنري بولسـون)، وتناول

الحوار عدداً من القضايا المشتركة لعل أبرزها التعاون في مجال الطاقة.

ومما سبق، يتضح أن إستمرار الإعتماد الأمريكي على إمدادات النفط من الخارج بشكل رئيس أصبح يمثل مشكلة أمن قومي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما وأن إحتياجاتها من مصادر الطاقة مرشحة لأن تكون الأكبر من أي بلد آخر، في الوقت الذي تتجه فيه لأن تصبح في عداد الدول غير المالكة لهذه المواد الإستراتيجية.

المبحث الثالث

مستقبل أمن الطاقة في السياسة الامريكية

إن التطورات التي شهدها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، دفعت بالقوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية إلى إتباع سياسة تتواءم مع التطورات الدولية الجديدة، من خلال إعطاء الأولوية للوسائل الإقتصادية على غيرها من الوسائل الأخرى في سلم أولويات سياستها الخارجية، وهو ما مثل إتجاهاً جديداً في مجال العلاقات الدولية بالتحول من الإعتبارات الجيوسياسية إلى الإعتبارات الجيواقتصادية[٣٣].

فقد أصبح للعامل الإقتصادي أثراً بارزاً في تحديد مراكز القوة في النظام الدولي، ولاسيما بعد تراجع دور المتغير العسكري في العلاقات الدولية، وبالشكل الذي أصبح معه من الصعوبة بمكان الإشارة إلى نظام القطبية الأحادية دون التطرق إلى الأولويات الإستراتيجية المتضمنة إعادة توزيع القوى على أساس إقتصادي وليس عسكري، ومن هنا برز إلى الساحة الدولية العامل الإقتصادي أساساً مهماً لبيان قوة الدولة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة[٣٤].

وعليه فقد عُدت منطقة الخليج العربي ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بهدف تأمين إمدادات الطاقة وفي مقدمتها النفط، المادة الضرورية في الصناعات الدفاعية والتصنيعية، فضلاً عن كون المنطقة تمثل سوقاً استثمارية وإستهلاكية واعدة، ومن ثم أصبحت منطقة الخليج العربي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفهوم الشامل للأمن القومي الأمريكي.

ومما عزز من تلك المكانة إن ضخامة حجم الإقتصاد الأمريكي، جعل الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى بوصفها أكبر دولة مستهلكة للنفط على الصعيد العالمي، وطبقاً للأرقام الصادرة عن وزارة الطاقة الأمريكية، فقد بلغ حجم الاستهلاك الأمريكي من النفط في عام ٢٠٠٧ نحو (٢٠،٦٨٠،٧٣٠) برميل يومياً، انتجت الولايات المتحدة منها نحو (٨،٥) مليون برميل يومياً، مما يعني أن الولايات المتحدة استوردت يومياً ما يزيد على (١٢) مليون برميل[٣٥]، ومن المتوقع أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط إلى نحو (٢٧) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٠[٣٦].

كما تشير بيانات وزارة الطاقة الأمريكية إلى أن الولايات المتحدة ستضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي إحتياجاتها من النفط، وتحديداً (٦٨٪) منها بحلول عام ٢٠٢٥ وذلك مقارنة

بنحو (٥٥٪) عام ٢٠٠١ و (٤٢٪) عام ١٩٩٠[٣٧].

وعليه فان المحافظة على امن واستقرار منطقة الخليج العربي وضمان استمرار تدفق مصادر النفط بسهولة لها الأولوية في كل المصالح الحيوية والمصالح المهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن الحالي[٣٨].

وهكذا نجد وبحكم اعتبارات أهمية منطقة الخليج العربي، (التي سبق وأن ذكرناها)، فان استمرارية التوجه الأمريكي نحو منطقة الخليج العربي وضمن المعطيات الحالية أقرب إلى الواقع، مع إمكانية تطور هذا التوجه، كونه يشكل إحدى دعائم استمرارية هيمنة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي.

وبهذا نرى أن العامل الاقتصادي، يعد عاملا هاماً ورئيساً في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة وفي تحديد توجهاتها المستقبلية على المستوى العالمي، ومن ضمنها منطقة الخليج العربي. ولعل ما يعزز من هذا التوجه:

١. إن منطقة الخليج العربي تتمتع بإمكانيات جيوستراتيجية، حيث الموقع والموارد من النفط والغاز والتي لا تزال تشكل عصب الاقتصاد العالمي، فضلا عن حجم الاحتياطي المتوفر الذي يفوق كمية الاحتياطيات في بقية مناطق العالم المنتجة للنفط والغاز، كما أن المنطقة بما تتوفر لها من بنى تحتية قادرة مع حجم الاحتياطي لديها على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، فضلا عن أن المنطقة لا تعاني من أي ظروف غير طبيعة، تعيق عمليات الاستثمار فيها أو تتطلب هذه تقنيات عالية، ومن ثم انعكس هذا على انخفاض تكلفة إنتاج البرميل الواحد، التي تتراوح بين نصف إلى دولار واحد للبرميل. كما أن حقول النفط والغاز قريبة من الموانئ البحرية، مما يسهل شحن مصادر الطاقة بحرا، وهو بذلك أقل تكلفة وأكثر كمية منقولة مقارنة بخطوط الأنابيب.

٢. إن الولايات المتحدة تربط دائماً ولا تزال بين مسألة أمن الطاقة والأمن القومي الأمريكي، وهو ما يضمن استمرار الهيمنة والتفرد الأمريكي على المستوى العالمي لأطول فترة ممكنة، وتُعد منطقة الخليج العربي في مقدمة مناطق العالم ذات الأهمية الحيوية والإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة.

ومما تقدم نجد أن الإدراك الاستراتيجي الأمريكي لمنطقة الخليج العربي ذات الأهمية الإستراتيجية أصبح يعتمد بالدرجة الأساس على كون المنطقة مصدر أساسي للطاقة، ومركز جذب للإستثمارات الأجنبية لاسيما في مجال الطاقة، وعليه فقد أخذت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي أبعاداً اقتصادية ـ تجارية بالدرجة الأساس، وأبعاداً أمنية ـ سياسية في الوقت ذاته، وهو ما يشير إلى استمرار أهمية منطقة الخليج العربي بحكم أهميتها الإستراتيجية كونها منطقة تجاذب لمختلف القوى الدولية على مر التاريخ.

فالواقع يكشف إن الولايات المتحدة الأمريكية هي الطرف الأقوى القادر على صياغة أية ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العربي، من

خـلال التعامـل مع أمـن دول مجلـس التعاون الخليجـي والخليـج العربي عامة بوصفه شـاناً داخلياً أمريكياً ومصلحة أمنية إسـتراتيجية من خلال طرح مجموعة من التصورات هي:

رغبــة الولايات المتحــدة الأمريكية بان تؤدي دوراً امنياً وسياسـياً في المنطقة مشـابهاً لدور فاعل وقوي على سـاحل الخليج العربي وداخل العراق، وهو ما يستوجب من الولايات المتحدة فرض السلام الذي يخدم مصالحها، مثلما فعلت بريطانيـا في المنطقة خلال القرن الماضي عن طريـق الاحتفاظ بالهيمنة على السـاحل، ودعم دول المنطقــة وحمايتهـا مـن مصـادر التهديد الإقليمية والتمدد العسـكري داخل المنطقة، إلا أن هذا التصور يواجه بإنتقادات خليجية لاسيما على المسـتوى الشـعبي، فضلاً عن معارضة إيران له لأنه يلغي دورها في المنطقة.

الاعتماد على سياسة توازن القوى في المنطقة بوصفهـا الضمـان الأمثـل للأمن فـي الخليج العربي، وهذا التصور يعيد إحياء مبدأ نيكسون القائم على سياسـة توازن القـوى لعام ١٩٦٩، من خلال تقليص الوجود العسـكري الأمريكي في المنطقة إلى الحد الأدنى مع الإبقاء على مقر قيادة الأسـطول الخامس في البحرين، وخفض عدد القطع البحرية الأمريكية في الخليج ضمن إسـتراتيجية عُرفت بتحقيـق (الوجود وضمان الوصـول)، مع التركيز على قاعـدة العديد في قطـر والاحتفاظ ببعض المعـدات في الكويت، فضلاً عن تطوير العلاقات ولاسـيما العسكرية منها مع العراق[٣٩].

سـعي الولايـات المتحدة الأمريكيـة إلى إقامة حلف دفاعي رسـمي مع دول مجلـس التعاون الخليجي، فضلاً عن العراق، ولعل الدخول في معاهـدة دفاعية هي الوسـيلة الأفضـل في هذا الجانـب، وفقاً للتصـور الأمريكي للحفاظ على الالتزامات الأمريكية في المنطقة, وربما تكون طبيعـة الأحداث التي تشـهدها المنطقة العربية دافعاً قوياً للإتجاه نحو تحقيق هذه الفكرة[٤٠].

كمـا إن بروز التهديـد الإيرانـي كونه الأكثر خطورة في منطقة الخليج العربي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى البحث عن وسائل أخرى تحقـق من خلالهـا الأمن فـي المنطقة، وتردع إيران في الوقت نفسـه، وقد تجسد ذلك بإعلان وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون) فـي تموز ٢٠٠٩ عـن الرغبـة الأمريكية في تسـليح حلفائهـا فـي الخليـج، وإنشـاء المظلة الدفاعيـة لحمايتهـم ضـد أي هجمـات إيرانية محتملة.

وعليـه فـان التوجـه الأمريكـي تجـاه منطقة الخليـج العربي إنما يندرج ضمن سياسـة ثابتة الأهداف، وإن تغيرت أدواتها ووسائل تنفيذها، فعلـى صعيد الولايات المتحـدة يأتي في مقدمة ذلك التوجـه الحفاظ علـى الإمـدادات النفطية لهـا ولحلفائهـا، والحيلولة دون ظهـور أية قوة إقليميـة تهدد تلـك المصالح، وهو ما يفسـر لنا الموقف الأمريكي المتشدد من البرنامج النووي الإيرانـي، ومـا يشـكله مـن تهديـد للمصالح الأمريكيـة ولأصدقائهـا فـي المنطقـة، فضلاً عن إسـتخدام النفط كورقـة ضغط ضد حلفائها وشـركائها ممـا يمكنها مـن التحكم ولو نسـبياً بإقتصـاد الـدول الصناعيـة ومسـتويات النمو فيه، وكذلك الحيلولة دون منافستها في الشؤون

الدوليــة ذات الصلــة بالمصالــح الأمريكيــة مســتقبلاً، وهو ما يصب فــي نهاية المطاف في حســم الهيمنة الأمريكية على شــؤون العالم من خلال التحكم بموارد الطاقة الرئيسة إستراتيجياً وإقتصادياً وسياسياً.

الخاتمة

شــكلت منطقــة الخليج العربي واحــدة من أهم المناطــق الحيويــة في العالم، نظــراً لإمكاناتها النفطيــة الهائلــة، ولموقعها الجغرافــي، والتي إتجهت نحوها الولايات المتحدة الأمريكية بكل قوتها في ســبيل فرض وجود عسكري دائم لها في المنطقة.

ومما يدعم هذا التوجه إن الترابط بين المصالح الحيوية الأمريكية والأمن القومي الأمريكي يُعد ترابطــاً وثيقاً في السياســة الخارجية الأمريكية تجــاه مناطق العالم المختلفة ولا ســيما الحيوية منها، وفــي مقدمتها منطقة الخليــج العربي، إذ إن توجــه الولايــات المتحــدة الأمريكيــة نحو فرض سيطرتها على شؤون العالم يدفع بها الى الإدعــاء بأن هذه المنطقــة أو تلك ذات مصلحة حيوية بالنســبة لها، وهو مــا يعني إن أي تهديد لها يمثل تهديداً للأمن القومي الأمريكي، والذي يقتضــي بالضــرورة مواجهتــه بكل الوســائل الممكنــة بما فيها إســتخدام القوة العســكرية أو التهديد بإستخدامها.

وعليه فإن ســعي الولايــات المتحدة الأمريكية إلى تأكيد تواجدها العسكري المباشر في منطقة الخليج العربي يأتي في إطار بعدين أساســيين: الأول يتمثل بالبعد الإقتصادي من خلال الهيمنة على نفط المنطقة للتحكم في الأسعار في السوق العالمية، ولتعويــض النقص الحاصل لديها من الطاقــة، فضــلاً عن ضمــان عودة الشــركات النفطية الإحتكارية الغربية لتحل محل الشركات والهيئــات الوطنية في الدول المنتجة، بما يمكن تلك الشــركات من التحكم بصناعة النفط، ومن ثــم الهيمنة علــى القرار السياســي فيها، فضلاً عــن الضغط علــى منظمة أوبك والتي تشــكل المصــدر الأســاس لإمــداد العالــم بإحتياجاته النفطية، وإخضاعها لسياسات الغرب السياسية والإقتصادية، وممارســة الضغــوط على دول الخليج العربي من أجل تقديم التنازلات ورعاية المصالــح الإقتصاديــة والتجاريــة الحيويــة للولايات المتحدة.

أما البعد الثاني فيتمثل بالبعد السياسي من خلال إســتخدام النفط كورقة ضغط في مواجهة الدول الصديقة والحليفة لها، وللحيلولة دون منافستها في الشؤون الدولية مستقبلاً، وهو ما يصب في نهاية المطاف في حســم الهيمنة الأمريكية على شــؤون العالم من خلال التحكــم بموارد الطاقة الرئيسة إستراتيجياً وإقتصادياً وسياسياً.

قائمة المصادر

ابراهيــم ابو خزام، الحروب وتــوازن القوى، بنغــازي، دار الكتــاب الجديــد المتحــدة، ط١، ٢٠٠٩، ص ٧٦.

احمــد محمد ابو زيد، نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراســات الوحدة العربية، العدد (٣٦)، خريف ٢٠١٢.

اسـماء قرايريـة، التواجد العسـكري الاجنبي فـي دول الخليج العربي وكلفـة الامن القومي: السـعودية دراسة حالة، رسـالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر، ٢٠١٨.

أيان رتليدج, العطش إلى النفط, ترجمة: مازن الجندي , الطبعة الأولى, بيروت, الدار العربية للعلوم, ٢٠٠٦.

بشـير عبد الفتـاح، تجديد الهيمنـة الأمريكية، الطبعة الأولى، بيـروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠.

توبـي شـيللي، النفـط: السياسـة ـ والفقـر ـ والكوكب، ترجمة: دينا الملاح، الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠١٠.

جرايمـي هيـرد وبـال دوناي، الأمـن الدولي والقـوى العظمـى والنظـام العالمـي، فـي: مجموعـة باحثين، القوى العظمى والاسـتقرار الاسـتراتيجي في القـرن الحادي والعشـرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير: جرايمي هيـرد، أبو ظبـي، مركز الامارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية، ط١، .

جواد كاظم البكري، فـخ الاقتصاد الأمريكي: الأزمـة المالية، الطبعة الأولـى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسـات الإستراتيجية، ٢٠١١.

روجر هـاورد، نفط إيـران ودوره في تحدي نفوذ الولايـات المتحدة، ترجمة: مروان سـعد الديـن، الطبعة الأولى، بيـروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٧.

سـعد حقي توفيق, مبـادئ العلاقـات الدولية, جامعـة بغداد, كليـة العلوم السياسـية, ٢٠٠٦, ص٢١٥.

سـليم كاطع علي, القوة في السياسة الخارجية الأمريكية, أوراق دوليـة, جامعة بغداد, مركز الدراسات الدولية, العدد ١٦٤, نيسان ٢٠٠٨.

شـاهر إسـماعيل الشـاهر، أولويات السياسة الخارجيـة الأمريكيـة بعـد أحـداث ١١ أيلول ٢٠٠١، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٠٩.

الصيـن والهند والولايـات المتحدة الأمريكية: التنافس على مـوارد الطاقـة, الطبعـة الأولى, أبو ظبي, مركز الإمارات الدراسات والبحوث الإستيراتيجية, ٢٠٠٨.

عبـد الخالـق عبـد الله، الولايـات المتحـدة الأمريكية ومعضلة الأمـن في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد(٢٩٩)، كانون الثاني، ٢٠٠٤.

عبـد الوهـاب الكيالـي وآخرون، الموسـوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.

علـي زيـاد العلـي، المرتكـزات النظرية في السياسـة الدوليـة، القاهـرة، دار الفجر للنشـر والتوزيع، ط١، ٢٠١٧.

علـي عبـد العزيز الياسـري، الامـن القومي العراقي: الابعاد الفكرية والسياسية لإستراتيجية الامن القومي العراقي، بغداد، ط١،٢٠١٠.

عمار علي حسـين , ممرات غير آمنة, الطبعة

الأولى, الإمارات العربية المتحدة (دبي), مركز الخليج للأبحاث, ٢٠٠٣.

عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١،٢٠١٤.

غينادي زيغانوف, العولمة والعلاقات الدولية, الطبعة الأولى, دمشق, مكتبة ميسلون, ٢٠٠٢.

فنسان الغريب, دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء, الطبعة الأولى, بيروت, الدار العربية للعلوم, ٢٠٠٩.

فؤاد عاطف العبادي، السياسة الخارجية الايرانية واثرها على امن الخليج العربي ١٩٩١-٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم ــ قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١٢.

مجلة الدفاع الخليجي, أبو ظبي, العدد٨٣, السنة الثالثة عشر, سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٠٥.

محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والعراق: خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٥٢) ، ٢٠٠٣.

محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا ولعبة الطاقة: الهيمنة على الطاقة (رؤية في الادوار والاستراتيجيات)، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٩.

محمد حسنين هيكل, حرب الخليج : أوهام القوة والنصر, الطبعة الأولى، القاهرة , مركز الأهرام للترجمة والنشر, ١٩٩٢.

محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

محمد صادق اسماعيل، امن الخليج العربي الواقع وافاق المستقبل، الطبعة الاولى، بيروت، المجموعة العربية للتدريب والنشر،٢٠١٤.

محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٦.

مصطفى علوي، مفهوم الامن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في كتاب: هدى ميتكيس وصدقي عابدين، قضايا الأمن في آسيا، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤.

منصور عبد الحكيم , الإمبراطورية الأمريكية : البداية .. والنهاية, الطبعة الأولى, دمشق- القاهرة, دار الكتاب العربي, ٢٠٠٥.

نبيل خليفة, تركيا أردوغان .. والصين: رهانات جديدة .. لدور قديم, مجلة آفاق المستقبل, أبو ظبي, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, السنة الأولى, العدد الأول, سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٠٩.

يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، الطبعة الأولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٠..

عمرو عبد الكريم, الإستراتيجية الأمريكية في غرب أفريقا, على الموقع: http://www.

٨٥٨٣٥/almoslim.com/node

International Energy agency (IEA), world Energy outlook, ٢٠٠٨.

Condoleeza Rice, Rethinking the national international Interest: American Realism For a New World, Foreign Affairs, Vol. ٨٧, No.٤, July- August, ٢٠٠٨.

Daniel H.Simpson,"U.S. African Policy: some possible course adjustment", strategic studies institute, Washington, U.S. Army war college, August ١٩٩٤.

Richard N. Carder," the one present solution", foreign Affairs , Vol. ٧٩, No.٤ , July/ August ٢٠٠٠.

الهوامش

١- جرايمي هيرد وبال دوناي، الأمن الدولي والقوى العظمى والنظام العالمي، في: مجموعة باحثين، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير: جرايمي هيرد، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠١٣، ص ٣٠.

٢- عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١،٢٠١٤، ص ٣٢.

٣- نقلاً عن: ابراهيم ابو خزام، الحروب وتوازن القوى، بنغازي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠٠٩، ص ٧٦.

٤- فؤاد عاطف العبادي، السياسة الخارجية الايرانية واثرها على امن الخليج العربي ١٩٩١-٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم ــ قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١٢، ص١٣٩.

٥- نقلاً عن: اسماء قرايرية، التواجد العسكري الاجنبي في دول الخليج العربي وكلفة الامن القومي: السعودية دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر، ٢٠١٨، ص ٦١.

٦- علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٧، ص ٢١٣.

٧- نقلاً عن: علي عبد العزيز الياسري، الامن القومي العراقي: الابعاد الفكرية والسياسية لإستراتيجية الامن القومي العراقي، بغداد، ط١،٢٠١٠، ص ٤٩.

٨- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩، ص ١٣١. وينظر: ابراهيم ابو خزام، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

٩- احمد محمد ابو زيد، نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة

العربية، العدد (٣٦)، خريف ٢٠١٢، ص ص ٤٩ ـ ٥٦.

١٠- محمد صادق اسماعيل، امن الخليج العربي الواقع وافاق المستقبل، الطبعة الاولى، بيروت، المجموعة العربية للتدريب والنشر،٢٠١٤، ص٣١.

١١- مصطفى علوي، مفهوم الامن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في كتاب: هدى ميتكيس وصدقي عابدين، قضايا الأمن في آسيا، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤، ص٦.

١٢- محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا ولعبة الطاقة: الهيمنة على الطاقة (رؤية في الادوار والاستراتيجيات)، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٩، ص٤٩.

١٣- د.سعد حقي توفيق, مبادئ العلاقات الدولية, جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, ٢٠٠٦, ص٢١٥.

١٤- ينظر: مجلة الدفاع الخليجي, أبو ظبي, العدد٨٣, السنة الثالثة عشر, سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٠٥, ص١١.

١٥- د. محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

16- International Energy agency (IEA), world Energy outlook, 2008,P.P 10-11.

١٧- توبي شيللي، النفط: السياسة ـ والفقر ـ والكوكب، ترجمة: دينا الملاح، الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠١٠، ص ٤١.

١٨- نبيل خليفة, تركيا أردوغان .. والصين: رهانات جديدة .. لدور قديم, مجلة آفاق المستقبل, أبو ظبي, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, السنة الأولى, العدد الأول, سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٠٩، ص ٨٤.

١٩- عمار علي حسين , ممرات غير آمنة, الطبعة الأولى, الإمارات العربية المتحدة (دبي), مركز الخليج للأبحاث, ٢٠٠٣, ص٧٧.

20 -Condoleeza Rice, Rethinking the national international Interest: American Realism For a New World, Foreign Affairs, Vol. 87, No.4,July- August, 2008,P.24.

٢١- نقلا عن: محمد حسنين هيكل, حرب الخليج : أوهام القوة والنصر, الطبعة الأولى، القاهرة , مركز الأهرام للترجمة والنشر, ١٩٩٢, ص١٩٨.

٢٢- نقلاً عن: منصور عبد الحكيم , الإمبراطورية الأمريكية : البداية .. والنهاية, الطبعة الأولى, دمشق- القاهرة, دار الكتاب العربي, ٢٠٠٥, ص١٧٠.

23- Daniel H.Simpson,»U.S. African Policy: some possible course adjustment», strategic studies institute, Washington, U.S. Army

war college, August 1994, P.P. 6-10.

٢٤ Human Development Report, ٢٠٠٩,P.١٩١.

٢٥- د. عمرو عبد الكريم, الإستراتيجية الأمريكية في غرب أفريقا, على الموقع: http:// ٨٥٨٣٥/www.almoslim.com/node

٢٦- فنسان الغريب, دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء, الطبعة الأولى, بيروت, الدار العربية للعلوم, ٢٠٠٩, ص١٢٩.

٢٧- نقلاً عن: غينادي زيغانوف, العولمة والعلاقات الدولية, الطبعة الأولى, دمشق, مكتبة ميسلون, ٢٠٠٢,

ص ص ٤٧-٤٨.

28- Richard N. Carder,» the one present solution», foreign Affairs , Vol. 79, No.4 , July/ August 2000,P.3.

٢٩- الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة, الطبعة الأولى, أبو ظبي, مركز الإمارات الدراسات والبحوث الإستيراتيجية, ٢٠٠٨, ص ٣٩٦.

٣٠- نقلاً عن: أيان رتليدج, العطش إلى النفط, ترجمة: مازن الجندي , الطبعة الأولى, بيروت, الدار العربية للعلوم, ٢٠٠٦, ص ٢١٨.

٣١- سليم كاطع علي, القوة في السياسة الخارجية الأمريكية, أوراق دولية, جامعة بغداد, مركز الدراسات الدولية, العدد ١٦٤, نيسان ٢٠٠٨, ص٢٣.

٣٢- الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة, مصدر سبق ذكره, ص ٤٩٨.

٣٣- محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٦، ص١٨٢.

٣٤- يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، الطبعة الأولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٠، ص ٥٠ وما بعدها.

٣٥- بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكية، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠، ص٦٧.

٣٦- روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة: مروان سعد الدين، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٧، ص٤٨ .

٣٧- د. شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٠٩، ص ٧٧.

٣٨-د. جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي: الأزمة المالية، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١١، ص٤١.

٣٩- عبـد الخالق عبـد الله، الولايات المتحدة الأمريكية ومعضلة الأمــن في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد(٢٩٩)، كانون الثاني، ٢٠٠٤، ص ١١.

٤٠- محمـد السـعيد إدريس، مجلـس التعاون الخليجي والعراق: خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٥٢) ، ٢٠٠٣، ص ١٢٤.

الملخص:

تعد قضيــة أمن الطاقة على درجــة كبيرة من الأهميــة فــي اســتراتيجيات الــدول الصناعية الكبــرى، انطلاقا من كون مصادر الطاقة، ولا سـيما النفط والغــاز الطبيعــي أصبحت أحدى أدوات قــوة الدولة وتطورها في النظام الدولي، وهــو ما دفع الدول إلى الســعي لتأمين مصادر الطاقة كونها تشــكل عصب الاقتصاد العالمي. وعليه، فقد أصبحت مســألة أمــن الطاقة تدخل في صلب المصالح القومية الامريكية، لأهميتها فــي ديمومــة تقــدم اقتصادهــا وضمان نســب النمــو المرتفعة، مما دفعها إلى تبني سياســات استراتيجيات بالشكل الذي يضمن لها مصالحها واهدافها العليا، وفــي مقدمتها ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة المهمة.

الكلمــات المفتاحيــة: أمن الطاقــة، الاقتصاد، الأمن القومي، النظام الدولي.

Abstract

The issue of energy security is of great importance in the strategies of the major industrial countries, based on the fact that energy sources, especially oil and natural gas, have become one of the tools of the state's strength and development in the international system, which prompted countries to seek to secure energy sources as they constitute the backbone of the global economy. Accordingly, the issue of energy security has become at the heart of American national interests due to China's need for the most important energy source, which is oil, to sustain the progress of its economy and ensure high growth rates, which prompted it to adopt strategic policies in a way that guarantees its interests and higher goals, foremost of which is ensuring access to sources task energy.

Key words: energy security, economy, national security, international system.